ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية علة للمجموع وهو معلول لما قبله لمرتبة
الى غير النهاية وهكذا انتهى ولو لم يكن معروض العدد مركبا من المعروضات
الى تحته ولم يكن تلك المعروضات موجودات اخر مغايرة لكل واحد واحد
من احاد السلسلة لما كان بتجويزهم في البرهان كون الجزء علة للمجموع وجه
ولما كان لاختيارهم في القدح فيه كون جزئه الذي هو ما فوق المعلول
الاخير علة للمجموع وكونه معلولا لما قبله لمرتبة وهكذا الى غير النهاية
ايضا وجه هكذا ينبغي ان يقرر هذا الكلام **قوله** وما يتوهم من انه
ليس هناك الا الاحاد اشارة الى رد ما زعم صدر المدققين من انه
اذا لم يعتبر مع الاحاد الهيئة الاجتماعية والجزء الصوري لم يكن هناك
موجود اخر فلا يكون معروضات الاعداد التي تحت عدد موجودة
فلا يجري الدليل على شيء من التقريرين المذكورين في الامور الغير المرتبة
ووجه الرد ان العقل يحكم بالبداهة انه اذا وجد اثنان كزيد وعمرو
يكون هناك موجود ثالث وهو مجموع زيد وعمرو اعني معروض الاثنينية
ضرورة وجود الكل عند وجود جميع اجزائه فكذا اذا وجد ثلث كزيد و
عمرو وخالد يكون هناك موجود رابع وهو مجموع زيد وعمرو وخالد
اعني معروض الثلثة وهكذا فاذا وجد امور غير متناهية معروضات
الاعداد الغير المتناهية تكون موجودة فيها فيجري فيها الدليل وههنا
شبهة مشهورة لا بد من التعرض لها وهي انه اذا كان وجود الاثنين
مستلزما لوجود امر ثالث هو معروض الاثنينية وكذا اذا كان وجود الثلث
مستلزما لوجود امر رابع هو معروض الثلثة وهكذا الى غير النهاية لزم
ان يكون وجود الاثنين مستلزما لوجود امور غير متناهية وذلك لان

وجود الاثنين ح كان مستلزما لوجود معروض الثلثة ووجود
معروض الثلثة يكون مستلزما لوجود معروض الاربعة وهكذا الى غير
النهاية فيكون وجود الاثنين مستلزما لوجود المعروضات الغير
المتناهية لان المستلزم للمستلزم للشيء مستلزم لذلك الشيء اقيد
في الجواب ان وجود الامر الرابع الذي هو معروض الثلثة اعتباري
محض لا تحقق له في الخارج اصلا لانه حصل من اعتبار كل واحد
من احاد الاثنين فيه مرتين مرة بالانفراد ومرة في ضمن الاثنين
وعندهم ان المفهوم الحاصل من اعتبار امر فيه مكررا يكون اعتباريا
محضا انتهى اقول وانت خبير بما فيه فان القول بوجود الامر الرابع
في الخارج ليس باعتبار انه كذلك في الواقع بل باعتبار انه لازم
مما ذكر من ضرورة وجود الكل عند وجود جميع اجزائه ومن كون
وجود الاثنين مستلزما لوجود معروض الثلثة وظاهر ان كون
الامر الرابع اعتباريا محضا في الخارج لا يقدح في لزوم كونه موجودا
فيه مما ذكر فالقول الحق في الجواب ان تخصيص الاجزاء في المقدمة
الضرورية القائلة بوجوب وجود الكل عند وجود جميع اجزائه
بالاجزاء المتباينة التي يمكن انفكاك كل منها عما سواه في الذهن و
ظاهر ان اجزاء الرابع ليس من هذا القبيل ضرورة امتناع تصور
الكل منفكا عنه الجزء **قوله** فان قلت فعلى ما ذكرت اي من بطلان
الامور الغير المتناهية مطلقا يلزم ان يكون معلومات الله تعالى متناهية
اي بحسب وجودها في علمه تعالى فيلزم ان يكون علومه متناهية
كمعلوماته اذ لا اي وان لم يكن معلوماته تعالى متناهية بحسب هذا الوجود

قوله

Copyright King Saud University